

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



الهيئة العامة للتعليم والتقنية

الرام، ٢٠١٨، تموز الحادي عشر

تاريخ النشر: 01/2018

خطة العمل للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩

1. **مقدمة**

(أ) جاء في المرسوم رقم 7/2010 (مرفق الملحق ١) من القرار رقم ٢٠١٠/٧ الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم والتقنية في ١٤/١٢/٢٠١٠، والذي نص على إنشاء الهيئة العامة للتعليم والتقنية، والتي هي مسؤولة عن التخطيط والتنسيق والإشراف على العملية التعليمية والتقنية في فلسطين، وذلك وفقاً للمادة ١٥١ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٥، والذي نص على إنشاء المجلس الأعلى للتعليم والتقنية، والذي هو أعلى سلطة إدارية في القطاع التعليمي والتقني في فلسطين.

(ب) جاء في القرار رقم ٢٠١٨/١٤ الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم والتقنية في ١٤/١٢/٢٠١٨، والذي نص على إنشاء الهيئة العامة للتعليم والتقنية، والتي هي مسؤولة عن التخطيط والتنسيق والإشراف على العملية التعليمية والتقنية في فلسطين، وذلك وفقاً للمادة ١٥١ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٥، والذي نص على إنشاء المجلس الأعلى للتعليم والتقنية، والذي هو أعلى سلطة إدارية في القطاع التعليمي والتقني في فلسطين.
2. **الهدف العام**

جاء في القرار رقم ٢٠١٨/١٤ الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم والتقنية في ١٤/١٢/٢٠١٨، والذي نص على إنشاء الهيئة العامة للتعليم والتقنية، والتي هي مسؤولة عن التخطيط والتنسيق والإشراف على العملية التعليمية والتقنية في فلسطين، وذلك وفقاً للمادة ١٥١ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٥، والذي نص على إنشاء المجلس الأعلى للتعليم والتقنية، والذي هو أعلى سلطة إدارية في القطاع التعليمي والتقني في فلسطين.
3. **الهدف الخاص**

جاء في القرار رقم ٢٠١٨/١٤ الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم والتقنية في ١٤/١٢/٢٠١٨، والذي نص على إنشاء الهيئة العامة للتعليم والتقنية، والتي هي مسؤولة عن التخطيط والتنسيق والإشراف على العملية التعليمية والتقنية في فلسطين، وذلك وفقاً للمادة ١٥١ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٥، والذي نص على إنشاء المجلس الأعلى للتعليم والتقنية، والذي هو أعلى سلطة إدارية في القطاع التعليمي والتقني في فلسطين.
4. **الهدف التشغيلي**

جاء في القرار رقم ٢٠١٨/١٤ الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم والتقنية في ١٤/١٢/٢٠١٨، والذي نص على إنشاء الهيئة العامة للتعليم والتقنية، والتي هي مسؤولة عن التخطيط والتنسيق والإشراف على العملية التعليمية والتقنية في فلسطين، وذلك وفقاً للمادة ١٥١ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٥، والذي نص على إنشاء المجلس الأعلى للتعليم والتقنية، والذي هو أعلى سلطة إدارية في القطاع التعليمي والتقني في فلسطين.

